

العلاقة الصينية الإيرانية الأبعاد والاهداف

م. م. امانى هاشم لطيف

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: ايران ، الصين ، ابعاد سياسية

الملخص:

تعد العلاقات الصينية الإيرانية نموذجاً معقداً ومثيراً للاهتمام في العلاقات الدولية، حيث تجمع بين قوتين ذات طموحات متباينة لكنهما تتشاركان مصالح استراتيجية مهمة. فقد أظهرت الصين وإيران قدرتهما على بناء شراكة متعددة الأبعاد تغطي المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، رغم الضغوط والتحديات التي تواجهها على المستويين الإقليمي والدولي ، وقد استند هذا التعاون إلى تكامل احتياجات كل طرف ، إذ وجدت الصين في إيران مصدراً غنياً للطاقة وشريكاً مهماً ضمن استراتيجيتها لتوسيع نفوذها العالمي، بينما وجدت إيران في الصين داعماً قوياً يساعدها على تخفيف آثار العقوبات الغربية والتعامل مع عزلتها الدولية.

المقدمة:

شهدت العلاقات الدولية في العقود الأخيرة تحولات تاريخية كبيرة تعكس تغير موازين القوى والنفوذ العالمي، حيث باتت العلاقات الثنائية بين الدول ذات أهمية استراتيجية في تحقيق التوازن والاستقرار السياسي والاقتصادي. ومن بين هذه العلاقات التي حظيت باهتمام خاص في الأوساط السياسية والأكاديمية هي العلاقات الصينية الإيرانية. فالصين وإيران، بصفتها دولتين لهما تاريخ طويل وتأثير حضاري وسياسي عميق، تجمعهما مجموعة من المصالح المشتركة التي عززت من قوة العلاقة بينهما في مختلف المجالات.

تُعد الصين، باعتبارها إحدى القوى الاقتصادية الكبرى في العالم وصاحبة ثاني أكبر اقتصاد عالمي، لاعباً أساسياً في السياسة الدولية، حيث تسعى إلى توسيع نطاق نفوذها الجيوسياسي عبر مبادرات استراتيجية كـ"مبادرة الحزام والطريق". في المقابل، تمثل إيران قوة إقليمية بارزة في منطقة الشرق الأوسط، تتمتع بموقع استراتيجي متميز يربط بين آسيا الوسطى

وجنوب آسيا والخليج العربي. فضلاً عن ذلك، فإن إيران تمتلك واحدة من أكبر احتياطات النفط والغاز في العالم، مما يجعلها شريكاً مهماً في مجال الطاقة.

العلاقات بين الصين وإيران ليست وليدة اليوم، بل تمتد جذورها إلى قرون طويلة من التفاعل الثقافي والتجاري عبر طريق الحرير القديم، ومع ذلك، فقد شهدت هذه العلاقة تطورات هامة في العصر الحديث، لا سيما في ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، فقد تعززت العلاقات بين البلدين بشكل كبير بعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، خاصة مع تزايد الضغوط الدولية على إيران نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية بعد عام 1979، وجدت إيران في الصين شريكاً استراتيجياً يدعمها في مواجهة العزلة الدولية. بينما وجدت الصين في إيران مصدراً مهماً للطاقة وفرصة لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط.

يتسم التعاون الصيني الإيراني بتنوعه وشموليته، إذ يشمل المجالات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والثقافية. فمن الناحية الاقتصادية، تعد الصين أكبر شريك تجاري لإيران، حيث تستورد الصين النفط الإيراني بكميات كبيرة وتشكل أحد أبرز المستثمرين في مشاريع البنية التحتية داخل إيران. ومن الناحية السياسية، يتعاون البلدان في مواجهة الضغوط الدولية ويعملان على تعزيز نظام عالمي متعدد الأقطاب يتحدى الهيمنة الغربية. أما على الصعيد العسكري، فقد شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً في مجالات التعاون الدفاعي والتكنولوجي، مما أثار قلق بعض القوى الإقليمية والدولية.

رغم متانة العلاقات بين الصين وإيران، إلا أنها تواجه تحديات عدة. أبرزها الضغوط الأمريكية التي تهدف إلى تقويض التعاون بينهما، فضلاً عن التعقيدات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن المصالح الاستراتيجية المشتركة بين البلدين تدفعهما إلى تجاوز هذه التحديات والعمل على تعزيز شراكتهما بما يخدم طموحاتهما في تحقيق التنمية والاستقرار. في هذا البحث، سنسلط الضوء على الجوانب المختلفة للعلاقات الصينية الإيرانية، مع تحليل العوامل التي ساهمت في تطورها، والتحديات التي تواجهها، وتأثير هذه العلاقة على النظام الدولي والإقليمي.

اهمية البحث

يكتسب البحث في موضوع العلاقات الصينية الإيرانية أهمية كبيرة في ظل التطورات المتسارعة على الساحة الدولية والإقليمية، تعود هذه الأهمية إلى مجموعة من الأسباب التي

تجعل دراسة هذه العلاقات ضرورية لفهم طبيعة التغيرات الجيوسياسية والاستراتيجية التي يشهدها العالم.

مشكلة البحث

تطورت العلاقات الصينية الإيرانية تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، متأثرة بالتحويلات الجيوسياسية والاقتصادية على الساحتين الإقليمية والدولية ، فقد سعت الصين، في إطار استراتيجيتها للتوسع العالمي، إلى تعزيز شراكاتها مع دول تمتلك موارد طبيعية ومواقع جغرافية استراتيجية، بينما وجدت إيران في الانفتاح على الصين وسيلة للتحرر من الضغوط الغربية والعقوبات الأمريكية ، وفي هذا السياق، تطرح العلاقة بين البلدين تساؤلات جوهرية حول طبيعة هذه الشراكة:

- ما ابعاد العلاقات السياسية والامنية الموحدة بين البلدين واهدافها ؟

- ما ابعاد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين واهدافها ؟

- ما هي الاهداف الاستراتيجية للبلدين ؟ وهل هناك جوانب سلبية للعلاقة بين الطرفين ؟

فرضية البحث :

تفترض الدراسة أن العلاقات الصينية الإيرانية تعززها المصالح الاستراتيجية المشتركة بين الطرفين، خاصة في مجالات الطاقة، الاقتصاد، والسياسة الدولية، وأن هذه العلاقة تلعب دوراً محورياً في مواجهة الضغوط الغربية وإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والعالمية.

كما تفترض الدراسة أن هذه العلاقة، رغم قوتها الظاهرة، تواجه تحديات عديدة، بما في ذلك العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وضغوط الولايات المتحدة على الصين ، والخلافات المحتملة حول مصالحهما في منطقة الشرق الأوسط .

منهجية البحث العلمي :

تتطلب طبيعة موضوع الدراسة العلمية ، في مختلف الدراسات الانسانية عند دراسة إشكالية معينة ، تحديد المنهج العلمي ، من أجل الوصول الى نتائج منطقية علمية ، وفي هذه الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي والاسلوب الوصفي والتحليلي ، لكونه الاداة المناسبة في الحصول على البيانات العلمية المنطقية للدراسة .

هيكلية البحث: ينقسم البحث الى

المحور الاول: ابعاد العلاقات السياسية والامنية الموحدة بين البلدين.

المحور الثاني: ابعاد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

المحور الثالث: الأهداف الاستراتيجية والتحديات المستقبلية في العلاقة الصينية الإيرانية
المحور الأول: ابعاد العلاقات السياسية والامنية واهدافها .
اولاً: الابعاد السياسية الموحدة بين البلدين .

لم تكن ايران والصين دولتين صديقتين منذ الازل ، بل تتسم بالحدائة على اثر قيام شراكة وتعاون دبلوماسي بين البلدين في عام (1971) ، وكان المراقبون السياسيون يصفوها بكونها (من المستبعد ان يكونا شريكين) ، الا انه مع بداية القرن الجديد اصبحت العلاقة بين الطرفين اقوى ، وذلك بسبب توفر الارادة السياسية لقيادتي البلدين وسعيهما الى تطوير العلاقات على مختلف الابعدة بينهما ، لا سيما وان الصين وايران امتان كبيرتان مؤثرتان في منطقة آسيا الوسطى ، فضلا عن موقفهما الراض للنفوذ الامريكي للمنطقة واشتراكهما في مشكلات سياسية واقتصادية مع الادارات الامريكية المتعاقبة (الحميداوي ، 2011، ص47) ، ويُعد تسلم الرئيس الامريكي دونالد ترامب رئاسة الامم المتحدة في عام 2017، تحولاً كبيراً في السياسة الدولية، وترك أثراً ملحوظاً على العلاقات بين الصين وإيران ومواقفهما تجاه واشنطن، كما ان ليتم انسحاب الولايات المتحدة الامريكية في مايو 2018، مما أعاد فرض عقوبات اقتصادية موقف الصين وإيران من سياسات ترامب تأثر بشكل كبير بقراراته ، وكان انتخاب دونالد ترامب مصدر قلق كبير لإيران بسبب تصريحاته المناهضة للاتفاق النووي⁽¹⁾ الموقعة في عام 2015، قاسية على إيران ، هذا القرار أثر بشكل كبير على الاقتصاد الإيراني، وعمق الأزمة الاقتصادية والسياسية في البلاد (مسودة ، 2021 ، ص116).

لقد مرت العلاقة الامريكية الايرانية بمراحل مختلفة فما كان عدو اليوم صديق الامس، فكانت ايران من اهم حلفاء الولايات المتحدة الامريكية وذلك في زمن الشاه في النصف الثاني من القرن العشرين ، الا ان العلاقة بين البلدين بدأت بالتدهور تزامنا مع وصول نظام الحكم الديني في ايران في عام (1979)، الذي يعارض التوسع الامريكي في المنطقة مما اثار قلق الاخير وذلك

⁽¹⁾ الاتفاق النووي الإيراني، المعروف رسميًا باسم خطة العمل الشاملة المشتركة (Joint Comprehensive Plan of Action - JCPOA)، هو اتفاق دولي أبرم في 14 يوليو 2015 بين إيران ومجموعة الدول الست الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، فرنسا، المملكة المتحدة، وألمانيا) تحت إشراف الاتحاد الأوروبي. يهدف الاتفاق إلى كبح البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف العقوبات الدولية المفروضة على إيران.

لاعتبارات عدة في مقدمتها: وجود اسرائيل في السعودية، مما يؤدي الى حصول اضطرابات منطقة الشرق الاوسط من جهة ، كما انها تخشى انتقال الاسلحة النووية الى المنظمات الارهابية والتي تهدد المصالح الامريكية في المنطقة، واذا كانت ايران غير قادرة على استعمال الاسلحة النووية ضد الولايات المتحدة الامريكية، فأنها قادرة على فعل ذلك ضد اسرائيل (البديري، 2021ص60).

أما الموقف الامريكي تجاه الصين نجده متذبذباً فهي تميل الى التناقض في بعض الجوانب وتعاون في جوانب اخرى ، ويقول وزير الخارجية الامريكي سابقاً هنري كسنجر (ان مستقبل العالم يعتمد على العلاقات الصينية الامريكية) ، ويجب العمل معا على تحقيق المصالح المشتركة من اجل السلام العالمي ، ويحكم العلاقة بينهما سيطرة الفكر الواقعي في التعامل مع مصالح الطرف الاخر وعدم الرغبة في تقديم تنازلات ، فنجد ان الصين ترفض قيادة الولايات المتحدة للشؤون العالمية ، كذلك تسعى للدفاع عن مصالحها لمواجهة الضغوط الامريكية التي تقوم على سياسة الشد والجذب بين الطرفين ، وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لا تريد للصين ان تهض كقوة منافسة لها ، الا انها ايضاً لا تؤيد انهيارها تبعاً لوجود مصالح مشتركة بينهما (البديري، 2021، ص61).

وفي المجمع يمكن القول ، تشترك كل من الدولتين في سياسة رفض الهيمنة الامريكية على منطقة الشرق الاوسط ، ونجد ان الصين رفضت احالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن ووقعت مع ايران اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة ورفعت مستوى التبادل التجاري بين البلدين ، ومما زاد تقارب البلدين بسبب اتباع الولايات المتحدة سياسة التطويق المزدوج تجاه العملاق الصيني للحفاظ على موقعها في قيادة النظام الدولي، ومنع صعود ايران كقوة اقليمية في الشرق الاوسط للحفاظ على التفوق النوعي لاسرائيل (الغنيبي، 2020، ص70).

كذلك تتوحد سياسة البلدين تجاه قضايا معينة ابرزها دعم نظام الحكم في سوريا ، اذ قدمت ايران الدعم العسكري والسياسي والمالي للرئيس المخلوع بشار الاسد ، كما عمل الفيتو الصيني على منع تعرض نظام الاسد لعقوبات دولية ، كما تشترك الدولتان في الرؤية الموحدة تجاه الملف الكوري الشمالي ضد السياسات الامريكية (عطوان ، 2023 ، ص 177) ، وعلى الجانب الافغاني فيشترك البلدان في مصالح تجمعها الهيمنة وتسعى من خلالها الى حماية مصالحها ، فالصين تعمل على حماية استثماراتها هناك ، اما النفوذ الايراني فمن خلاله تسعى

الى تأمين حدودها الغربية ، والحفاظ على تدفق المياه من الجانب الافغاني ، ومنع فرض سيطرة حركة طالبان بالكامل على افغانستان (نادر، 2022 ص43).

ان أهم ابعاد العلاقة بين البلدين واهدافها هو رؤيتهما المشتركة تجاه طبيعة النظام الدولي بما يمثله من احادي القطبية وما يحمله من مخاطر تهدد مصالحهما الدولية والاقليمية معاً في المنطقة ، والدولتان تؤمنان بنظام تعدد الاقطاب بما يفسح المجال لبروز اقطاب دولية مؤثرة في الشؤون الدولية ، وبالرغم من وجود مصالح اقتصادية متينة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين الا ان الاخيرة ترفض الهيمنة الامريكية ، كما هو الحال مع ايران التي ترى منذ اربعين عاماً بأن الولايات المتحدة هي (الشيطان الاكبر) واسرائيل (الشيطان الاصغر) وبذلك تشترك الدولتان في رؤيتهما الموحدة تجاه خطر نظام احادي القطبية ، وضرورة ارساء نظام متعدد الاقطاب متنافسة (شريف، 2016، ص13) .

ثانياً: الابعاد الامنية المشتركة بين البلدين

اتبعت الصين ما يسمى (التنين الحذر) وهي استراتيجية امنية تسعى من خلالها حماية مصالحها الامنية في منطقة الشرق الاوسط من خلال عدم الانخراط في صراعات حربية في المنطقة ، وعلى الرغم من الرؤية الصينية بضرورة الحفاظ على الاستقرار الداخلي لمنطقة اسيا الوسطى والشرق الاوسط الا إنها تسعى في ذات الوقت لفرض هيمنتها وحماية مصالحها هناك اتي تعد اكبر مصدر لواردات الصين من النفط ، فالبترول اساس العلاقة الصينية مع كل من ايران والمملكة العربية السعودية (غنييم، 2020، ص333).

ترتكز إيران في سياستها الأمنية القومية على حماية حدودها وتعزيز أمنها، خاصة من جهة العراق وأفغانستان نظراً لقابليتهما للاختراق. ولهذا، ترى إيران أن السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة تشكل تهديداً مباشراً لمصالحها في المنطقة. وقد تفاقم هذا التهديد مع استهداف الولايات المتحدة لقيادات إيرانية بارزة في الشرق الأوسط، مثل اغتيال قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني السابق قاسم سليماني في عام 2020 (الغنيبي، 2020، ص72)، واستهداف القائد حسن نصر الله، الزعيم السابق لحزب الله وأحد أبرز أذرع إيران في المنطقة، في عام 2024.

من ناحية أخرى، ترتبط إيران والصين بعلاقة استراتيجية متينة في مجال الأمن، تقوم على التعاون وتبادل المعلومات الاستخباراتية حول قضايا إقليمية مهمة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وقد شهد هذا التعاون تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث عمل

البلدان بشكل مشترك على مواجهة تحديات الأمن الإقليمي والدولي، مما ساهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة وتحقيق مصالحهما المشتركة (كاظم، 2023، ص 70).

أكد وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، خلال لقائه مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، أن الصين لا تسعى إلى فرض "نظام أبوي أجنبي" في المنطقة، بل تعمل على تعزيز الحوار وحل القضايا الإقليمية بالتعاون مع دول المنطقة. هذا الموقف يعكس وعي الصين بالواقع الأمني للشرق الأوسط ودعمها لحق الدول في تقرير مصيرها الأمني والسياسي والاقتصادي. من الجانب الإيراني، تتفق طهران مع هذه الرؤية، حيث ترى أن الهيمنة الأمريكية على المنطقة تُعد تهديداً للأمن الإقليمي. لذلك تسعى إيران إلى تعزيز علاقاتها مع الصين وروسيا لمواجهة التحالفات الإقليمية والدولية التي تعتبرها خطراً على أمن المنطقة، وفي عام 2016، وبعد تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي)، زار وزير الدفاع الصيني تشانغ وان تشيوان طهران، وتم توقيع اتفاقية للتعاون العسكري شملت التدريب المشترك، مكافحة الإرهاب، وتنظيم مناورات عسكرية مشتركة. كما جرت مناورات بحرية مشتركة بين البلدين في يوليو 2017 قرب مضيق هرمز، وتلتها مناورة ثلاثية مع روسيا في ديسمبر 2019 في خليج عمان، مما يُبرز عمق التعاون الدفاعي بين الصين وإيران (ساراسوات، 2022، ص 8).

يرجع التعاون العسكري بين البلدين الى فترة الثمانينات القرن الماضي، وذلك على اثر تزويد الصين لايران بالاسلحة اثناء فترة الحرب العراقية الايرانية (1980-1988) عندما صدرت لها اسلحة وصواريخ بالستية كصواريخ سيلك وورم المضادة للسفن، وبذلك مدت الصين يد المساعدة لايران التي كانت تعاني من اوقات صعبة، خاصة بعد العقوبات المفروضة عليها، بعدم تصدير الدول الاسلحة لها على اثر ازمة الرهائن الامريكيين عام 1979، ولم يقتصر الامر عند هذا الحد بل عملت بكين على تطوير البرنامج النووي لايران، وقدمت المساعدات لبناء مركز اصفهان للبحوث النووية، والذي تم افتتاحه عام 1984 وتأهيل الكوادر الفنية وتدريب المهندسين على الصناعة النووية وكيفية استخراج اليورانيوم المخصب (البديري، 2021، ص 57).

وكما هو الحال غالباً في السياسة تتغير المواقف، فقد انتهت الصين دعمها لايران فيما يخص ملفها النووي عام 1997، وذلك لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتراجع عن موقفها ومدتها بالاسلحة خلال السنوات (2002 - 2009) وزودتها بالصواريخ الانسيابية المضادة للسفن، وغيرها من الاسلحة، وفي عام 2010 ساعدتها في بناء مصنع لصناعة قذائف

(Nasr-1) المضادة للسفن (البديري، 2021، ص 58)، ليستمر الدعم العسكري بين البلدين الى العام الجاري 2025، مما تقدم نستنج ان ابعاد العلاقة بين البلدين واهدافها، تتمثل بدعم الصين وإيران بعضهما البعض في المحافل الدولية، حيث تؤيد الصين حق إيران في تطوير برنامجها النووي السلمي، بينما تدعم إيران سياسة الصين الواحدة ومواقفها في القضايا الإقليمية، في عام 2024، أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ دعم بلاده لإيران في حماية سيادتها الوطنية وأمنها وكرامتها، وتعزيز علاقاتها مع دول الجوار.

المحور الثاني: ابعاد العلاقات الاقتصادية والتجارية المشتركة بين البلدين واهدافها. يرتبط البلدان بأواصر اقتصادية تجارية عميقة كما سيتم تناول ذلك بالتفصيل:
 أولاً: الابعاد الاقتصادية المشتركة بين البلدين:

يشارك البلدين بعدة قضايا اقتصادية في مقدمتها مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative - BRI) والتي تعد واحدة من أهم الاستراتيجيات التنموية التي أطلقها الصين في القرن الحادي والعشرين، وأعلنت المبادرة لأول مرة من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2013، وتهدف إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية بين آسيا، أوروبا، وأفريقيا، عبر شبكة متكاملة من الممرات الاقتصادية والبنية التحتية، وتعكس المبادرة طموح الصين في تحقيق دور عالمي أكثر تأثيراً من خلال تعزيز التبادلات التجارية والاستثمارية، تستلهم مبادرة الحزام والطريق فكرتها من طريق الحرير القديم، الذي كان يربط الصين بالدول الأخرى عبر شبكة من الطرق التجارية البرية والبحرية. تهدف المبادرة الحديثة إلى إعادة إحياء هذه الشبكة من خلال محورين رئيسيين (أبو ارشيد، 2021، ص4):

- الحزام الاقتصادي لطريق الحرير: مجموعة من الممرات البرية التي تربط الصين بدول وسط آسيا وأوروبا.
- طريق الحرير البحري: ممرات بحرية تربط الصين بجنوب شرق آسيا، الشرق الأوسط، وأفريقيا.

سعت بكين من خلال مبادرة الحزام و الطريق الى تقوية علاقاتها مع دول الخليج العربي و إلى تنمية التعاون الاقتصادي، فالكويت تعد أولى الدول الخليجية الموقعة على مذكرة تفاهم للتعاون مع الصين ضمن هذه المبادرة، أعلنت من جهتها إحياء تجارة الترانزيت على موانئها وتسهيل تجارة السفن الصينية، رغبة في إحياء دورها التجاري والاقتصادي في المنطقة، وهو ما

تبعه توقيع الكويت مع الصين عدد من الاتفاقيات لبناء (7) مدن لوجستية ضخمة والقيام بعدة مشاريع تنموية معها (عطوان، 2023، ص184).

وعلى الجانب الإيراني صحيح أنها تقع على مفترق طرق بين آسيا وأوروبا، لكن إمكاناتها الجغرافية - الاقتصادية بقيت غير متحققة لفترات طويلة ، بسبب سياسة الاحتواء التي مارسها الولايات المتحدة الأمريكية للحد من نفوذ إيران الاقتصادي ، و الجيوسياسي . ووفقا لهذا الأمر ترى إيران ان مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين ، فرصة كبيرة لجذب الاستثمارات الصينية لمشاريع النقل والطاقة ، إذ تسعى لتعزيز ترابط عابر للقارات، والترويج لنظام اقتصادي عالمي خارج هيمنة واشنطن. وعن طريق الاندماج ضمن مبادرة الحزام والطريق ومشاريع ربط أخرى ما بين إقليمية في المنطقة الأوراسية ، تطمح إيران تحسين موقعها الجغرافي - الاقتصادي لتصبح جسرا يربط بين أوروبا وآسيا، وتنشد أيضاً توسيع نطاق الاتصال والروابط الاقتصادية مع البلدان المجاورة بوصفها استراتيجية مضادة طويلة الأمد في مواجهة العقوبات الأمريكية وتفادي عزلها ، وكذلك تشارك إيران الصين في رؤيتها التي تركز على تحقيق "السلام التنموي" التي شهدت فشل جميع محاولات الغرب للسلام الديمقراطي فيها. وقد تعزز مبادرة الحزام والطريق التنمية الاقتصادية، من خلال المشاريع مفيدة للجميع للصين ودول المنطقة، بغية معالجة التحديات الأمنية والإنسانية التي تواجهها ، وموازنة القيادة الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة في المنطقة في الوقت نفسه (ساراسوات، 2022 ، ص3).

ان اهم ابعاد العلاقات الصينية-الإيرانية تتمثل بالدور المحوري الذي يلعبه النفط في تعزيز هذه العلاقات. فقد وقّع الطرفان اتفاقية طاقة كبيرة في أكتوبر 2004 بقيمة 70 مليار دولار، تضمنت توريد إيران للغاز المسال والنفط إلى الصين، مقابل قيام الصين بتطوير حقل "يادأوران" الإيراني، الذي تُقدر احتياطياته بنحو ثلاثة مليارات برميل. كما شملت الاتفاقية بناء مصفاة لتكثيف الغاز في مدينة بندر عباس جنوب إيران.

وفي ظل حاجة إيران الملحة إلى الاستثمارات الخارجية، خاصة بعد تباطؤ الاستثمارات الغربية في قطاع النفط الإيراني نتيجة العقوبات المفروضة عليها، استمرت الصين في تزويد إيران بالتكنولوجيا والمعدات العسكرية في إطار معادلة تبادل النفط الإيراني بالتكنولوجيا الصينية، تُعد هذه المعادلة ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الإيرانية، وتبرز الدور المتزايد للتكنولوجيا في صياغة توجهات إيران الدولية ، من جانبها، تعتمد الصين على ما يُعرف بـ"دبلوماسية النفط"، التي تهدف إلى توطيد علاقاتها مع الدول المنتجة للنفط، كونها تشكل مصدراً رئيسياً لوارداتها

النفطية. هذه الديناميكية تسهم في ترسيخ الشراكة بين البلدين، مما يعكس تقارب المصالح الاقتصادية والجيوسياسية بينهما(الخزار ، 2012 ، ص 7) .

تعد إيران هذه المبادرة فرصة استراتيجية لابد من استثمارها كونها تعود بالنفع المباشر لها وللمناطق المجاورة ؛ كما أنها تعدها مهمة على المستوى الكلي من حيث دورها المحتمل في خلق توازن القوى في الاقتصاد السياسي الدولي . لأن إيران كانت تاريخياً دولة مهمة على طريق الحرير ، فأن ذلك يمكنها من أن تساعد في احياء هذا الطريق في سياق مبادرة الحزام والطريق مما يسهم في إحياء وضعها الجغرافي و الاقتصادي، علاوة على ذلك ، كانت العلاقات الإيرانية الصينية على مدى العقود الثلاثة الماضية ودية ، ولا تحظى نظرية "التهديد الصيني" بشعبية كبيرة في الداخل الإيراني(Azad , 2017 , p55)

ويمكن الإشارة الى ما اعلنه وزير المالية الصيني شياو جي صرح " لا يمكن لإيران المشاركة في تنفيذ الخطة داخل حدودها فحسب بل يمكنها أيضا ، أن تكون قوة لتنفيذ رؤية طريق الحرير الجديد في الدول الأخرى .وبجهود إيران المشتركة ، سنحاول إزالة عدد من العوائق ، المرهقة التي قد تزعج علاقاتنا المالية" ، ورد وزير الاقتصاد والمالية (علي طيب نيا) "إن موقع إيران في خطة شي جين بينغ المبتكرة لأحياء طريق الحرير الجديد مذهل ومثالي ، لذلك نعتمد اداء دور فعال في تنفيذه " وسرعان ما تبع ذلك التفاصيل اعلان المندوب الإيراني أن وفده تمكن من توقيع اتفاقية مع أكثر من 20 دولة مشاركة في المنتدى بهذه الطريقة ، طلبت إيران المساعدة في تنفيذ مبادرات مختلفة ، بما في ذلك مشاريع في مجالات مثل الطاقة والتجارة والبنية التحتية(الظالمي،ص647).

ثانياً: الأبعاد التجارية المشتركة بين البلدين

منذ بداية الألفينات القرن الماضي أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر لإيران ، وارتفع إجمالي حجم التجارة بينهما الى حوالي 22مليار دولار سنوياً في السنوات الأخيرة ، اذ بلغت صادرات ايران الى الصين 8.9 مليار في عام 2021، و إيراداتها بمقدار 9,7مليار ، فضلاً عن ذلك كانت الصين مورداً صناعياً رئيسياً لإيران ، وكانت احد مشتري النفط الإيراني قبل ان يؤدي العقوبات الأمريكية الى انخفاض حاد في الصادرات النفطية لإيران في عام 2018 (محمود ، 2019 ، ص33).

لقد وقعت الصين في 27 / آذار / 2021، اتفاقية تعاون تجاري واستراتيجي مع ايران، مدتها 25عاماً ، وتضمنت الاتفاقية أن الصين ستستثمر 260 مليار دولار في قطاع النفط والغاز

والبتروكيماويات في إيران ، وسيتم ضخ جزء كبير من هذا الاستثمار الصيني في صناعة النفط والغاز الإيرانية خلال السنوات الخمس الأولى من الاتفاقية ، حسبما نشرت صحيفة اعتماد الإيرانية، وسيتم تنفيذ الباقي على مراحل وبالاتفاق بين الجانبين (زلمات، 2023 ، ص 11) .
وابرز أهداف الاتفاقية (زلمات، 2023 ، ص 12) :-

1. تأمين الإمدادات النفطية للصين: تعتمد الصين بشكل كبير على استيراد النفط، وإيران تُعتبر شريكاً موثوقاً يوفر إمدادات مستدامة من النفط الخام بأسعار تنافسية، والاتفاقية تضمن تدفق النفط الإيراني إلى الصين، حتى في ظل العقوبات الدولية.
 2. تطوير البنية التحتية الإيرانية للطاقة: تستثمر الصين في تطوير حقول النفط والغاز والبنية التحتية في إيران، بما يشمل بناء المصافي وخطوط الأنابيب، كذلك تعزز الاستثمارات الصينية من قدرة إيران على زيادة إنتاج الطاقة وتحديث بنيتها التحتية.
 3. تعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة: الاتفاقية تشمل مشاريع للطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بما يتماشى مع الأهداف البيئية للصين ورغبة إيران في تنويع مصادر طاقته
 4. مواجهة العقوبات الدولية: توفر الاتفاقية إطاراً يساعد إيران على تجاوز تأثير العقوبات الأمريكية على قطاعها النفطي، من خلال الاعتماد على السوق الصينية كوجهة رئيسية لصادراتها، في المقابل، تحصل الصين على النفط بأسعار تفضيلية.
- بالنسبة لإيران ، فإن الاتفاق ربما يمثل مخرجاً للأزمة التي يعاني منها اقتصادها ، الذي يقف على حافة الهاوية بفعل العقوبات الغربية ، وأما بالنسبة للصين ، فإن الاتفاق ينطوي على فائدة اقتصادية مزدوجة : ضمان الحصول على مصادر الطاقة الحيوية لنمو اقتصادها، كسب خطوط جديدة طرق ، موانئ ، سكك حديد لمشروع تطوير البنية التحتية العابرة لبلدان أوارسيا.

ومن المقرر أن يستثمر الصينيون أيضاً 120 مليار دولار في اتفاقية الشراكة الاستراتيجية شاملة مع إيران لتطوير البنية التحتية والنقل في إيران ، مع جزء كبير من هذا الاستثمار في السنوات الخمس الأولى ، والباقي على أساس دوري ، وبحسب الاتفاقية ، سيتم الاستثمار في قطاعي الصناعة والنقل في إيران ، ويمكن للصين كذلك شراء جزء من منتجات النفط والغاز والبتروكيماويات الإيرانية بأسعار تفضيلية وخصومات على أساس متوسط الاسعار، ووفقاً

للاتفاقية الجديدة التي تم التوصل إليها بين الطرفين ، يمكن للصين دفع قيمة ما تم شراؤه من إيران خلال مدة أقصاها سنتان (Mohammadi, 2025.p35)

المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية والتحديات المستقبلية في العلاقة الصينية الإيرانية.
تشهد العلاقات الصينية-الإيرانية تحولاً ملحوظاً من إطار التعاون التقليدي إلى شراكة ذات أبعاد استراتيجية، مدفوعة بتقاطع المصالح السياسية والاقتصادية لكلا الطرفين، إذ يشير Shirzad Azad إلى أن التقارب بين البلدين يعكس توجهاً نحو تعاون طويل الأمد يتجاوز المصالح التجارية المباشرة (Azad, 2017, p. 4). ولم يعد هذا التقارب قائماً فقط على تبادل المنافع التجارية، بل أصبح يعكس رؤية أوسع لإعادة تشكيل التوازنات الدولية في ظل التحولات التي يشهدها النظام العالمي (Garver, 2006, p. 12).

أولاً: الأهداف الاستراتيجية للصين

ترتكز الاستراتيجية الصينية في علاقتها مع إيران على اعتبارات جيوسياسية واقتصادية في آنٍ واحد. ففي مقدمة هذه الاعتبارات يأتي هدف تأمين احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، إذ تمثل إيران مصدرًا مهمًا للنفط والغاز، ما يساعد بكين على تنوع مواردها وتقليل مخاطر الاعتماد على مناطق غير مستقرة (Garver, 2006, p. 87).

كما يمنح الموقع الجغرافي لإيران الصين فرصة لتعزيز مشاريع الربط التجاري ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق، وهو ما يدعم التوسع الاقتصادي الصيني ويفتح أسواقاً جديدة أمام استثماراتها (Fulton, 2019, p. 23).

وعلى المستوى السياسي، تهدف الصين إلى توسيع نطاق نفوذها في الشرق الأوسط عبر بناء شراكات مع قوى إقليمية فاعلة، بما يدعم توجهها نحو نظام دولي أكثر تعددية ويحد من الهيمنة الغربية (Fulton, 2016, p. 305). كما تنظر بكين إلى التعاون مع إيران بوصفه أداة لتعزيز حضورها الدبلوماسي في القضايا المرتبطة بأمن الطاقة والاستقرار الإقليمي (Azad, 2017, p. 92).

ثانياً: الأهداف الاستراتيجية لإيران

أما إيران، فترى في تقوية علاقاتها مع الصين خياراً استراتيجياً لمواجهة الضغوط الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الدولية، إذ يوفر التعاون مع قوة اقتصادية كبرى منفذاً للحفاظ على تدفق التجارة والاستثمارات (Nader, 2016, p. 58).

كذلك تسعى طهران إلى الاستفادة من الخبرات الصينية في تطوير البنية التحتية وقطاع الطاقة، بما يعزز قدرتها على تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي (Azad, 2017, p. 105). إضافة إلى ذلك، يمنح التقارب مع الصين إيران هامشاً أوسع للمناورة في سياستها الخارجية ويقلل من حدة عزلتها الدولية، وهو ما ينسجم مع استراتيجيتها القائمة على تنويع الشركاء الدوليين (Garver, 2006, p. 143). كما تأمل إيران أن يسهم هذا التعاون في تعزيز مكانتها الجيوسياسية مستفيدة من موقعها الذي يربط بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط (Fulton, 2019, p. 31).

ثالثاً: الأهداف المشتركة بين الطرفين

تتلاقى مصالح الصين وإيران عند هدف بناء شراكة قائمة على المنفعة المتبادلة والاستقرار طويل الأمد، حيث يسعى الطرفان إلى تقليص تأثير الضغوط الغربية على سياساتهما الاقتصادية (Nader, 2016, p. 63)، كما يشترك البلدان في تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والبنية التحتية، بما يضمن استمرار تدفقات الموارد الحيوية ويدعم النمو الاقتصادي (Azad, 2017, p. 118) ومن منظور استراتيجي أوسع، يعكس هذا التقارب توجهاً نحو إعادة تشكيل موازين القوى في النظام الدولي عبر دعم أنماط جديدة من الشراكات القائمة على المصالح لا الأيديولوجيا (Garver 2006 p. 9).

رابعاً: التحديات المستقبلية والجوانب السلبية للعلاقة

على الرغم من التقارب المتنامي، تواجه العلاقات الصينية-الإيرانية تحديات قد تؤثر في مسارها المستقبلي. فالصين تعتمد سياسة خارجية براغماتية تقوم على تحقيق التوازن في علاقاتها الدولية، وهو ما يدفعها إلى الحفاظ على علاقات قوية مع دول أخرى في الشرق الأوسط، الأمر الذي قد يحد من مستوى التزامها تجاه إيران عند تعارض المصالح (Fulton, 2016, p. 309).

ومن أبرز التحديات استمرار العقوبات الاقتصادية على إيران، التي تدفع بعض الشركات الصينية إلى توخي الحذر خشية التعرض لعقوبات ثانوية (Nader, 2016, p. 71). وقد يؤدي ذلك إلى تباطؤ تنفيذ المشاريع الاستراتيجية أو إعادة تقييم جدواها الاقتصادية. كذلك تبرز إشكالية عدم التكافؤ في العلاقة نتيجة الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين البلدين، مما قد يضع إيران في موقع الشريك الأقل تأثيراً (Garver, 2006, p. 156). وعلى

الصعيد الدولي، قد يسهم تعميق هذه الشراكة في زيادة حدة الاستقطاب الجيوسياسي، خاصة في ظل التنافس بين الولايات المتحدة والصين (Fulton, 2019, p. 40).

خامساً: آفاق مستقبلية

تشير المعطيات الحالية إلى أن العلاقات الصينية-الإيرانية مرشحة للاستمرار والتوسع، مدفوعة بحاجات متبادلة يصعب تجاهلها، إلا أن مستقبلها سيظل مرتبطاً بقدرة الطرفين على إدارة التحديات الجيوسياسية وتحقيق توازن بين المصالح الوطنية والالتزامات الدولية (Azad, 2017, p. 134).

ومن المرجح أن يتجه التعاون نحو مزيد من التنوع ليشمل التكنولوجيا والطاقة والنقل، غير أن نجاح هذه الشراكة سيعتمد بدرجة كبيرة على استقرار البيئة الإقليمية (Fulton, 2019, p. 52). وبذلك تمثل العلاقة نموذجاً لشراكة استراتيجية تحكمها البراغماتية السياسية بقدر ما تحكمها المصالح الاقتصادية (Garver, 2006, p. 3).

الخاتمة

تعد العلاقات الصينية الإيرانية نموذجاً معقداً ومثيراً للاهتمام في العلاقات الدولية، حيث تجمع بين قوتين ذات طموحات متباينة لكنهما تتشاركان مصالح استراتيجية مهمة. فقد أظهرت الصين وإيران قدرتهما على بناء شراكة متعددة الأبعاد تغطي المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، رغم الضغوط والتحديات التي تواجهها على المستويين الإقليمي والدولي. وقد استند هذا التعاون إلى تكامل احتياجات كل طرف، إذ وجدت الصين في إيران مصدراً غنياً للطاقة وشريكاً مهماً ضمن استراتيجيتها لتوسيع نفوذها العالمي، بينما وجدت إيران في الصين داعماً قوياً يساعدها على تخفيف آثار العقوبات الغربية والتعامل مع عزلتها الدولية.

إن أهمية هذه العلاقة تتجاوز المصالح الثنائية بين البلدين، حيث أصبحت تمثل جزءاً من التحولات الجارية في النظام الدولي، التي تسعى فيها الصين ودول أخرى إلى صياغة نظام عالمي متعدد الأقطاب يكسر الهيمنة الغربية التقليدية. كما أن هذه العلاقة لها انعكاسات عميقة على منطقة الشرق الأوسط، حيث تسهم في إعادة تشكيل توازن القوى، لا سيما في ظل المنافسة بين القوى الإقليمية والصراعات المستمرة في المنطقة.

ومع ذلك، لا يمكن إغفال التحديات التي تواجه هذا التحالف، سواء كانت تلك المتعلقة بالضغوط الأمريكية التي تحاول تقويض النفوذ الصيني وتعطيل العلاقات الاقتصادية مع إيران، أو المخاوف المحتملة من تعارض المصالح بين الطرفين على المدى البعيد، أضف إلى ذلك

أن التطورات المستقبلية في السياسات الدولية والإقليمية قد تؤثر على مسار هذه العلاقة ، وفي ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن العلاقات الصينية الإيرانية هي علاقة ذات طبيعة استراتيجية وشراكة تستند إلى المصالح المتبادلة، لكنها ليست خالية من التحديات، إن دراسة هذه العلاقات تمثل فرصة لفهم أعمق للتفاعلات الجيوسياسية في العالم الحديث، وتسلط الضوء على كيفية استخدام القوى الصاعدة مثل الصين تحالفاتها لتعزيز موقعها على الساحة الدولية.

وفي الختام، فإن العلاقة بين الصين وإيران ليست مجرد شراكة بين دولتين، بل هي مؤشر على التحولات الكبرى في العلاقات الدولية. وعليه، فإن استمرار هذه العلاقة وتطورها سيظل رهناً بالمتغيرات الدولية والإقليمية، مما يجعلها موضوعاً جديراً بالبحث المستمر لفهم انعكاساتها المستقبلية على العالم بأسره.

الاستنتاجات

- 1- أظهرت الدراسة أن العلاقة بين الصين وإيران تقوم على براغماتية سياسية تحكمها المصالح الاستراتيجية المتبادلة، ما جعلها أقرب إلى شراكة مرنة منها إلى تحالف استراتيجي كامل.
- 2- تبين أن البعد الاقتصادي يمثل الركيزة الأساسية لاستمرار التقارب بين البلدين، في ظل اعتماد الصين على مصادر الطاقة الإيرانية مقابل اعتماد إيران على الاستثمارات والأسواق الصينية لتعزيز قدرتها الاقتصادية.
- 3- أكدت الدراسة أن انخراط إيران في مبادرة الحزام والطريق عزز من أهميتها الجيوسياسية والجيواقتصادية، وأسهم في ربط مصالح الطرفين ضمن شبكة تعاون طويلة الأمد.
- 4- كشفت النتائج عن وجود تحديات هيكلية قد تؤثر في مسار العلاقة، من أبرزها اختلال ميزان القوة الاقتصادية لصالح الصين، واستمرار العقوبات على إيران، إضافة إلى حرص بكين على الحفاظ على توازن علاقاتها الإقليمية والدولية.
- 5- استنتجت الدراسة أن مستقبل العلاقات مرشح لمزيد من التوسع في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، إلا أن هذا التوسع سيظل محكوماً بمنطق المصالح والبراغماتية، خاصة في ظل التنافس الدولي المتصاعد مع الولايات المتحدة

التوصيات

- 1- ضرورة تبني إيران سياسة خارجية متوازنة تقوم على تنويع شراكاتها الدولية، بما يقلل من مخاطر الاعتماد المفرط على الصين ويعزز قدرتها التفاوضية في العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية.
- 2- أهمية تطوير أطر قانونية ومؤسسية تنظم التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين، بما يضمن تحقيق قدر أكبر من التكافؤ في المصالح ويحد من الاختلال في ميزان القوة الاقتصادية.
- 3- توسيع مجالات التعاون لتشمل قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والطاقة المتجددة والنقل الذكي، وعدم حصر الشراكة في قطاع الطاقة التقليدية، بما يدعم الاستدامة الاقتصادية للطرفين.
- 4- العمل على تحييد التعاون الاقتصادي عن التوترات الجيوسياسية قدر الإمكان، عبر اعتماد آليات مالية وتجارية مرنة تساعد على الحد من آثار العقوبات والتقلبات في النظام الدولي، خاصة في ظل التنافس بين الولايات المتحدة والصين.
- 5- تعزيز الحوار الاستراتيجي طويل الأمد بين الطرفين بما يسهم في إدارة التحديات المستقبلية، وتهيئ لتحويل العلاقة من تعاون قائم على الحاجة المتبادلة إلى شراكة أكثر استقرارًا وقدره على التكيف مع التحولات الدولية.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

- 1- إبراهيم صالح، عمار سعدون سلمان البديري، التحدي الأمريكي للشراكة الإيرانية-الصينية في عهد الرئيس روحاني، المجلة العراقية للعلوم السياسية، 2021، العدد 5.
- 2- أحمد حسن محمود، أثر مبادرة الحزام والطريق في تطور علاقات الصين مع دول المشرق العربي (2013-2018)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2019.
- 3- أسامة أبو ارشيد، المنافسة الجيوسياسية الأمريكية-الصينية على نظام عالمي جديد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 7 نيسان 2021
- 4- إيمان زلماط، الأمن الطاقوي الصيني بين التحديات والتدابير المضادة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 1، 2023
- 5- حيدر عبد الواحد الحميداي، العلاقة الإيرانية-الصينية (2001-2006)، مجلة دراسات إيرانية، العدد 14، آب 2011

- 6- حميدة عبد الحسين محمد الظالمي، الأهمية السياسية لموقع إيران الجغرافي في مبادرة الحزام والطريق الصينية، مجلة الجامعة العراقية، العدد 55، ج 1
- 7- ديبكا ساراسوات، الروابط بين إيران والصين: تضافر الاستراتيجيات الجغرافية-الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7 تموز 2022.
- 8- ربا عبادة راشد مسودة، ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب تجاه إيران: الاحتواء والتمهيش، ضمن كتاب السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017-2018، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، 2021
- 9- سارة شريف، المشروع الأسود بين إسرائيل وإيران، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2016.
- 10- سيد محمود علي غنيم، استراتيجية الأمن القومي لجمهورية الصين الشعبية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 4، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، تشرين الأول 2020.
- 11- صباح جابر كاظم، العلاقة الصينية-الإيرانية في ضوء المتغيرات الدولية، المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، العدد A11، كانون الأول 2023.
- 12- عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، أحمد شمس الدين ليلة، العلاقة الصينية-الإيرانية: آفاق الشراكة الاستراتيجية في عالم متغير، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 11، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، نيسان 2020
- 13- عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، أحمد شمس الدين ليلة، النفوذ الأمريكي في أفغانستان: الآثار المترتبة على انسحاب الولايات المتحدة، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2022
- 14- فهد مزبان الخزار، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية-الصينية، مجلة دراسات إيرانية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 15، 2012.
- 15- ياسمين طارق رزوقي، خضر عباس عطوان، العلاقات الصينية-الإيرانية: رؤية في القضايا المشتركة (2017-2022)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 31، 2023.

المصادر الانكليزية

- 1- Alireza. Nader, Iran's Partnerships in Asia. RAND Corporation, 2016
- 2- Shirzad Azad, Iran and China: A New Approach to Their Bilateral Relations, Lexington Books, Lanham, 2017
- 3- Jonathan Fulton., China's Changing Role in the Middle East. Atlantic Council, 2019
- 4- John W Garver., China and Iran: Ancient Partners in a Post-Imperial World. University of Washington Press, 2006
- 5- Mohammadi, M., Sohrabi, M. S., & Rabiei, S. The geoeconomic impacts of China's Belt and Road Initiative on Iran: benefits and challenges. Discover Global Society, 3(1), 2025.

Sino-Iranian Relations: Dimensions and Objectives

Assist Lect. Amani Hashim Lateef

Centre for Strategic and International Studies

University of Baghdad



amani.h@cis.uobaghdad.edu.iq

Keywords: Iran, China, political

Summary:

Sino-Iranian relations are a complex and interesting model in international relations, bringing together two powers with disparate ambitions but sharing important strategic interests. China and Iran have demonstrated their ability to build a multi-dimensional partnership covering the economic, political and military fields, despite the pressures and challenges they face at the regional and international levels. This cooperation was based on the integration of the needs of each party, as China found in Iran a rich source of energy and an important partner within its strategy to expand its global influence, while Iran found in China a strong supporter that would help it mitigate the effects of Western sanctions and deal with its international isolation.